التعليم المقاولاتي كمقاربة جديدة لتطوير الاقتصاد الجزائري

Entrepreneurial education as a new approach to the development of the Algerian economy

رفيقة حروش
جامعة الجزائر 3. الجزائر
harrouche.rafika@univ-alger3.dz

*نور الدين حاروش
جامعة الجزائر 3. الجزائر
harrouche.noureddine@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال:16 /2023/02 تاريخ القبول:12 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص: التعليم هو قاطرة التنمية، وأثبت الواقع أنّ الدول التي تمكنت من بناء اقتصادياتها على أسس متينة وقوية هي الدول التي استثمرت بقوة في رأسمالها البشري من خلال تعليمه وتمكينه.لذا تهدف هده الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التعليم المقاولاتي وضرورة إدماجه في المناهج الدراسية لجميع مراحل النظام التعليمي في الجزائر مع استعمال مقاربات التدريس المناسبة، للوصول إلى تحقيق كفاءات وسلوكات في خريجي هذا النظام تجعلهم قادرين على المبادرة وتحمل المسؤولية والولوج إلى عالم الأعمالمن خلال ابتكار وإنشاء مؤسساتهم الخاصة والمشاركة في التنمية الاقتصادية. تتمثل النتائج المتوصل إليها في تغيير نظرة الدول للتعليم، فبينما كان ينظر إليه بصفته قطاع عقيم، أصبحت الدول المتقدمة حاليا تنفق وتستثمر في التعليم بسخاء إيمانا منها بأن المجتمع المتعلم يتطور بالضرورة ويتبوأ المراكز الأولى في الترتيب العالمي في أغلب المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي، أي أن التعليم الراقي في أي مجتمع يخلق بالضرورة اقتصاد قوي ومتنوع، وهو ما تبنته الجزائر مؤخرا في إدراج المقاولاتية في التعليم الجامعي.

الكلمات المفتاحية:التعليم المقاولاتي.الفكر المقاولاتي . الاقتصاد الجزائري. المناهج التعليمية . مقاربات التدريس.

Abstract: The education is the engine of development, and reality has proven that the countries that have been able to build their economies on solid and strong foundations are the countries that have invested heavily in their human capital by educating, empowering.
So this research paper aims to highlight the importance of entrepreneurial education and the necessity of integrating it into the methods for all stages of the educational system in Algeria, with the use of appropriate teaching approaches, in order to reach the achievement of competencies and behaviors in the graduates of this system that make them able to initiate, take responsibility, and enter the business world throughInnovate and establish their own enterprises and participate in economic development.
The results reached are represented in changing countries' view of education. While it was seen as a sterile sector, developed countries are now spending and investing generously in education, believing that the educated society necessarily develops and occupies the first positions in the global ranking in most fields, especially the economic field.Upscale education in any society necessarily creates a strong and diversified economy, which Algeria has recently adopted in including entrepreneurship in university education.

Keywords: entrepreneurial education. entrepreneurial thought. Algerian economy. educational methods. teaching approaches

*المؤلف المرسل

مقدمة

تتهافت الدول والمجتمعات اليوم لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تفطنت معظم هذه الدول أنّ التنمية ليست مشكلة اقتصادية بحثة بقدر ماهي مشكلة تعليمية، كما أثبتت دراسات وأبحاث اقتصادية كثيرة أنّ الاستثمار في الرأسمال البشري هو الاستثمار الأنجع والأنفع لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية.

ولهذا فقد بادرت الدول بإصلاح أنظمتها التعليمية، وتبنت مقاربات تعليمية جديدة لإكساب المتعلمين القدرات والكفاءات اللازمة لمواكبة التغيرات الحاصلة في بيئتهم الداخلية والخارجية، والمساهمة في مسار النمو والتنمية، ومن أهم هذه المقاربات مقاربة التعليم المقاولاتي التي تدعو إلى خلق وبناء الشخصية المقاولاتية لدى المتعلمين وتدريبهم وتحضيرهم لتأسيس مشاريعهم الخاصة، وتجسيد أفكارهم وإبداعاتهم بما يتوافق مع احتياجات مجتمعاتهم.

وعلى غرار معظم دول العالم، تبنت الجزائر فكرة التعليم المقاولاتي وتمّ إدراجه في الطور الثاني من مسار التعليم الجامعي (طورالماستر) لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية، ولكن تبقى هذه التجربة محل نقاش بين مؤيدين ورافضين.من خلال ماسبق يمكن طرح **إشكالية** بحثنا هذا في السؤال الجوهري التالي:

ما الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في خلق وبناء الشخصية المقاولاتية لدى المتعلمين لتطوير الاقتصاد الجزائري؟

ومن أجل المعالجة العلمية لهذه الإشكالية ارتأينا الاستعانة ببعض المناهج والمقاربات قصد وصف وتفسير وتحليل الموضوع، ثم القيام بعملية التفكيك وإعادة التركيب مع تقديم بعض الحلول والبدائل، استنادا إلى المقارنة المرجعية واستئناسا ببعض التجارب العالمية في المجال محل الدراسة.

وقد جاءت هذه الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: التعليم محور التنمية في النظريات الاقتصادية

المحور الثاني: المناهج التعليمية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية

المحور الثالث: تجارب دولية ناجحة في تبني التعليم المقاولاتي في النظام التعليمي

المحور الرابع: المناهج التعليمية في الجزائر وإشكالية الهوة بين التعليم والمحيط

المحور الخامس: نحو إستراتيجية علمية وعملية للاستفادة من التعليم المقاولاتي لتطوير الاقتصاد الجزائري

أولا:التعليم محور التنمية في النظرية الاقتصادية

يُنظر للتعليم قديما على أنه الطريقة التي يمكن أن نزود بها الأفراد بقدر معين من المعارف فقط، لكنه أصبح يُنظر إليه اليوم على أنه عملية تربوية اجتماعية هدفها الإعداد العملي والفني للحياة، وإعداد الأفراد للتفاعل الصحيح مع المجتمع والتوافق معه، وبذلك أصبحتللتعليم مهمة واضحة ذات وجهين أحدهما التعليم والثاني التربية بحيث يصعب فصل أحدهما عن الآخر لعلاقتهما ببعضهما البعض، وقد أصبحت مهام التعليم في العصر الحديث عديدة ومتعددة، أهمها:

1.1: مهام التعليم:

- إعداد القوى البشرية القادرة على الإنتاج؛
- حفظ واستمرار التراث الثقافي للأمة؛
- إحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي الملائم للنمو؛
- إعداد المواطن الصالح؛
- تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية.[1]

أدرك رجال الاقتصاد منذ زمن بعيد أهمية تنمية الموارد البشرية، فقد أكد " آدم سميث"وهو أب الاقتصاد في نظريته الكلاسيكية للنمو على أهمية التعليم في مواطن عديدة في كتابه " ثروة الأمم"، حيث أقرّ أنّ القدرات المكتسبة والنافعة لدى أفراد المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، كما أنّ اكتساب مثل هذه القدرات للفرد المتعلم تعتبر ثروة الشخص وهي أيضا ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

أما " مالتوس " فقد أكد على أنّ التعليم ضروري للسيطرة على مشكلة النمو السكاني فكلما زاد وعي الأفراد في المجتمع كلما تغلب المجتمع على مشكلة النمو السكاني.

في حين سلط " جون ستيوارت ميل" الضوء على الجودة التعليمية لقوة العمل في تعريفه للثروة والتعليم لتحقيق التقدم الشخصي والاقتصادي للمجتمع.

أما " ماركس " في نظرته القائمة على الجدلية المادية والجدية التاريخية فقد أكد على أنّ خلق قوة عاملة متطورة يتطلب تدريبا وتأهيلا مستمرا للقدرات البشرية.

واختلف رأي " مارشال" عن الآخرين باعتباره للتعليم مصدر من مصادر نمو الثروة وذلك بزيادة الإنفاق على التعليم لتأهيل الأفراد وإكسابهم المهارات الأساسية للعمل والذي يعتبر عامل أساسي للنمو الاقتصادي، وأبرزالقيمة الاقتصادية للتعليم من خلال توضيحه أنّ أكثر الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يُستثمر في البشر.[2]

وفي النظرة الحديثة للاقتصاد فقد اهتم الاقتصاديون الجدد بدراسة دور المعرفة والتعليم في زيادة الإنتاجية، ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة " سولو" في الكشف عن درجة إسهام العوامل المتبقية، حيث بين أنّ التعليم والمعرفة والتقدم العلمي للأبحاث العلمية هي العامل الأكبر في زيادة الإنتاج.

كما وضح " دينسونDenison " بإجرائه مجموعة من الأبحاث عن النمو الاقتصادي في مجموعة من دول العالم بأنّ التعليم عامل من عوامل النمو، وأنّ أثره أكبر من أثر رأس المال المادي، وأكد ذلك من خلال تركيبه لدالة الإنتاج الكلي التي هي دالة للرأس المال البشري ورأس المال المادي، وتوصل إلى أنّ 21 % من النمو الاقتصادي في أمريكا ما بين عام 1929 وعام 1957 سببه التعليم.

أما " شولتز" وهو من رواد الاقتصاد الحديث فقد عالج المسألة على المستوى الجزئي، وتوصل إلى أنّ هناك علاقة قوية بين مداخيل الأفراد ومستوياتهم التعليمية،فكلما زادت عدد سنوات التعليم لدى الفرد ارتفع دخله، وارتفاع مداخيل الأفراد سيؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي.[3]

1 .2: العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي

مما سبق يتبيّن أنّ دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي لدولة ما تناوله رواد الاقتصاد من مستويين:

–المستوى الجزئي (على مستوى الفرد)

–المستوى الكلي (على مستوى الدخل القومي)

فعلى المستوى الجزئي أظهرت الدراسات أنّ الاستثمار التعليمي له عوائد فردية من خلال أثره على الدخل الفردي بشكل مباشر.

أما على المستوى الكلي فقد أثبتت دراسات كثيرة أنّ التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال ثلاث آليات:

–الأولى: الانطلاق من المنظور الجزئي حيث أنّ التعليم ينمي المورد البشري الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة وإنتاجية عمله؛

–الثانية: أنّ التعليم يسهل نشر وتحويل المعرفة لتطبيق التكنولوجيات المبتكرة من طرف الغير وهو ما يعزز النمو الاقتصادي؛

–الثالثة: أنّ التعليم يرفع من قدرة الإبداع والابتكار في الاقتصاد وبالتالي فإن التعليم ورأس المال البشري يسرعان عملية النمو الاقتصادي.

كما أوضحت دراسات كثيرة أثر التعليم على النمو في المدى الطويل، حيث تم تفسيره من جانب النوعية أو جودة التعليم، فجودة التعليم أهم من الكمية في التأثير على النمو الاقتصادي، وهو ما تتوجه إليه الدراسات الحديثة اليوم لتحقيق جودة التعليم من خلال تبني المدخل الصحيح للوصول إلى أنظمة تعليمية ذات جودة قادرة على تطوير رأسمالها البشري واستغلاله في تحقيق النمو المطلوب.

ومنه فدرجة التقدم لا تقاس بما لدى المجتمعات من موارد طبيعية ومادية وإنما بما تمتلكه من قوى بشرية قادرة على صنع التقدم واستغلال هذه الثروات على أحسن وجه، ذلك لأنّ الجهد البشري هو الذي يؤدي بصورة أساسية إلى التقدم فهو ضروري لتعبئة رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية وإيجاد الأسواق وإقامة المصانع وتطوير أساليب الإنتاج ، إلى غير ذلك من مقومات التقدم في عصرنا الحالي، ولهذا فالواقع أنّ ثروة أي أمة تنبع من قدرتها على تنمية الاستعدادات الفطرية لمواطنيها واستخدامهمبصورة مثمرة، فتنمية الموارد البشرية هي دليل على مسايرة العصر والتطور أكثر، فهي أحد الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي، وهي تعني عملية زيادة وتطوير المعارف والقدرات والمهارات لدى جميع الأفراد في المجتمع وتوجيهها لتحقيق الصالح العام، وهي ما نعبر عنه من الناحية الاقتصادية بالاستثمار في الرأسمال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي. فما هي المناهج التعليمية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف؟

ثانيا: المناهج التعليمية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية

في ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة، تمثل الجامعة أهمية كبيرة على صعيد تقدم المجتمعات ونموها، وثمة اتفاق سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم العالي على أنّ الجامعة منوط بها ثلاث وظائف أساسية، هي التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وعلى الرغم من أنّ وظيفة خدمة المجتمع تحتل الرتبة الثالثة في هذا التصنيف، إلاّ أنّ توجها عاما يذهب إلى أنها يجب أن تغدو الوظيفة الأولى بل والقائدة للجامعة، وخدمة المجتمع إذن وظيفة تضع الجامعة في مجابهة احتياجات المجتمع المحلي وترجمتها إلى نشاط تعليمي، ويدل ذلك على أنّ الخدمات التي تقدمها الجامعة تختلف من جامعة إلى أخرى حسب طبيعة هذه المجتمعات، وحسب احتياجاتها ومشكلاتها، وبالتالي فإنّ الجامعات في مجتمعاتها تصبح مراكز إشعاع حضاري وقوة دافعة نحو التقدّم والازدهار.

ويعتبر التعليم الجامعي في عصرنا الحالي المدخل السليم والشرط الأساسي لتحقيق التنمية، ولهذا أصبح تطويره، وتحقيق جودته من أولويات الحكومات والدول، وقد عرف التعليم الجامعي إصلاحات عميقة في جميع دول العالم مبيّنة بذلك أنّ تحقيق جودة التكوين الجامعي من أكبر التحديات التي تواجهها جميع البلدان، وذلك لضمان ترابط عضوي بين التكوين والتشغيل من خلال جعل التكوين يتلاءم مع حاجيات المجتمع باستشراف المهن ذات القيمة المضافة العالية وذات القدرات التشغيلية الوافرة، وتوفير مناهج تكوين تتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية للبلاد، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ودعم التكوين في ثقافة المبادرة، وتفعيل البعد المهني في التكوين الجامعي.

وبعد ما كانت المناهج التعليمية ترتكز على فكرة مفادها أنّ التعليم يتحقق بتوفير الظروف المحيطة بالمتعلم، هاهي الأفكار اليوم تتجه إلى أنّ جودة التعليم تتحقق من خلال الاهتمام بالظروف المحيطة بالمتعلم بالإضافة إلى الاهتمام بالعوامل الداخلية للمتعلم من أجل خلق الدافعية لديه ليندمج في العملية التعليمية بوعي وذكاء، ومنه فمفهوم المناهج التعليمية الجامعية الحديثة يختلف عن مفهومها القديم والكلاسيكي، ففيما يكمن هذا الاختلاف؟

2 . 1 المناهج التعليمية الجامعية بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث: إنّ المفهوم التقليدي للمناهج يتأسس على مفهوم التربية القديمة التي كانت تنظر إلى المعرفة على أنها غاية، وهو ما بينته نظرية المعرفة التي تتبنى المبدأ القائل إنّ كثرة تلقي الطالب للمعارف تدرب عقله، وتنمي ذكاءه، فالمعرفة هي أبرز ثمار الخبرات الإنسانية، والمنهاج في هذه النظرة هو مجموع المواد الدراسية التي يقوم المتخصصون بإعدادها وتأليفها، ويقوم الأساتذة بتنفيذها أو تدريسها، ويسعى الطالب إلى تعلمها أو دراستها، ومنه فإنّ المفهوم التقليدي للمنهاج لا يتجاوز المادة الدراسية المطلوب تحفيظها للطلبة بوصفها لب العملية التعليمية، ثمّ اختبار مدى قدرتهم على حفظها واستيعابها، ولا يتعدّى دور الأستاذ فيها عملية التلقين، ومنه فالمناهج التقليدية تتسم بأنها:

- تركز على المعلومات بوصفها غاية بحد ذاتها؛

- الهدف الأساسي من تدريس مادة دراسية هو النجاح في الامتحان لا غير؛
- ترتكز العملية التعليمية على ما يتضمنه المقرر الدراسي؛
- التركيز على المحتوى التدريسي وإهمال الأهداف، وكيفيات التدريس والتقويم؛
- استبعاد كل نشاط يتم خارج قاعة التدريس؛
- التركيز على الجانب العقلي للمتعلم بمطالبته بالحفظ والاسترجاع؛

وبالتالي فإنّ المناهج التقليدية لها آثار سلبية على الطلبة، أهمها:

- ✓ أنها تدفعهم إلى الحفظ بدون ربط المعلومة بالواقع المعيش؛
- ✓ دور الطالب فيها سلبي غير متفاعل وغير حيوي وغير مشارك؛
- ✓ إهمال حاجات الطلبة، واهتمامهم وميولهم؛
- ✓ افتقار الطلبة إلى التحفيز على البحث والاطلاع؛
- ✓ اعتماد الطالب على ما يقدم له بدون الاعتماد على النفس؛
- ✓ لا تؤدي إلى بناء شخصية المتعلم بشكل متوازن؛
- ✓ لا يراعى فيها الفروقات الفردية للطلبة؛
- ✓ تفتقر إلى تمكين الطلبة من مواجهة المشكلات التي قد تواجههم في الحياة؛
- ✓ تفتقر إلى الترابط والتكامل بين المواد الدراسية لعدم وجود تنسيق بين واضعي المناهج؛
- ✓ إهمال الجانب التطبيقي الذي يركز على الجوانب المهارية لدى الطالب؛
- ✓ عدم الارتباط بما يجري في المجتمع من تغيرات.[4]

وفي ضوء الآثار السلبية التي ترتبت على المناهج التقليدية، وظهور دراسات وأبحاث جديدة في علم النفس التربوي، والتي توصلت إلى أنّ الشخصية الإنسانية وحدة متكاملة ذات جوانب متعددة ومتفاعلة فيما بينها، أصبح التعلّم يدعو إلى ضرورة تحقيق النمو الشامل المتوازن لشخصية الطالب، وهو ما دعا إلى صياغة مناهج حديثة تُعنى بجميع جوانب الشخصية من جهة، وتدعو إلى أنّ التعليم هو تعديل لسلوك المتعلم وفق متطلبات نموه وحاجاته، مع ضرورة إعداده لمواكبة تحديات العصر من انفجار معرفي وتكنولوجيا المعلومات، وإعداده لمواجهة ظاهرة العولمة وما نتج عنها من مستجدات في المجال الثقافي والسياسي والاجتماعي والمعرفي، وإعداده لتبني الاتجاهات الحديثة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفوق هذا كله إعداده للدخول في سوق العمل، من خلال ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية، تجسيدا لمبدأ ربط التعليم بالحياة، واكتساب مهارات العمل.

ومنه فإنّ المناهج الجامعية الحديثة ترتكز على مجموعة من الأسس، أهمها:

- أنها مجموع النشاطات التي يمارسها الطلبة، سواءً نشاطات صفية أو نشاطات لاصفية، وليس مجرد مقررات دراسية؛

- أنّ جودة التعليم تعني مساعدة الطلبة على التعلّم من خلال توفير الظروف اللازمة لتحقيق أفضل تعلّم؛
- أنّ جودة التعليم تعني إكساب الطلبة قدرات وكفاءات توصلهم إلى المستوى الذي يتوقعونه ويرغبون فيه؛
- أنّ المناهج الحديثة يجب أن تراعي ثقافة المجتمع و فلسفته، وظروفه الحالية؛
- أن تحرص على عملية التفاعل بين الأستاذ والطالب؛
- أن تهتم بإحداث التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي؛

فما هي أهم التجارب العالمية الناجحة والتي تبنت المناهج الجديدة في التعليم وأدرجت المقاولاتية في نظامها التعليمي للاستفادة من تجربتها من خلال المقارنة المرجعية؟

ثالثا:تجارب دولية ناجحة في تبني التعليم المقاولاتي في النظام التعليمي

قبل عرض بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال تبني التعليم المقاولاتي، كان لزاما علينا تقديم مفهومه وأهدافه واستراتجياته.

3 . 1.مفهوم التعليم المقاولاتي:هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي التي تقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف الى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة، كما يعرف بأنه كل الأنشطة الرامية الى تعزيز التفكير والسلوك والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار والنمو والإبداع،

وتعرفه منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية بأنه مقاربة تربوية تهدف الى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنية

إذن التعليم المقاولاتي هو مجموع الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف الى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة وقيادتها نحو النمو والاستمرار...يهدف الى إكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية مثل: المبادرة والمخاطرة والسيطرة الجوهرية الداخلية والاستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاولين. وبالتالي إكسابهم مجموعة من المهارات القيادية، أهمها:[5]

المهارات الإدارية: القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار، تحمل المسؤلية (السمات القيادية)

المهارات الاجتماعية: التعاون، العمل الجماعي، القدرة على تعلم الأدوار الجديدة بشكل مستقل

تطوير الشخصية : الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة

المهارات المقاولاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير، تحفيز العلاقات التجارية.

وعموما: تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الانجازات الشخصية والمساهمة في تطوير وتقدم مجتمعاتهم وإعداد أفراد مقاولين لتحقيق نحاجهم مستقبلا وتوفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال من إدارة وتخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وصياغة الخطة وغيرها.

3. 2.إستراتيجية التعليم المقاولاتي: هناك إستراتيجيتيناأساسييتين ، هي:

إستراتيجية العرض: وهيتحويل المعارف والمهارات من المعلم الى المتعلم: من خلال العديد من الطرائق والأساليب منها: حكاية قصة نجاح، مؤتمرات، محاضرات، الوسائل السمعية البصرية

إستراتيجية الطلب: يقوم على الاحتياجات، الدوافع وأهداف الطلبة، من خلال خلق بيئة ملائمة لإكساب المعارف والدور الرئيسي هنا للطلبة وليس للمعلم، لأن المعارف التي سيتم اكتسابها تكون وفقا لاحتياجات الطلبة في أنشطتهم المستقبلية.

3.3 مراحل التعليم المقاولاتي:يمر التعليم المقاولاتي بأربع مراحل أساسية،وهي:

تعلم أساسيات المقاولاتية: خلال المراحل الدراسية الأولى من الابتدائي الى الثانوي وحتى التكوين المهني، يقدم للطلبة أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، المهارات الأساسية للنجاح في اقتصاد الأعمال، ناتج هذه المرحلة هو دافعية المتعلم للإحساس بالفرص الفردية ؛

الوعي بالكفاءة: تعليم الطلبة الحديث بلغة الأعمال ورؤية المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل، حيث يكون التركيز على اكتشاف الكفاءات الأولية لديهم ؛

التطبيقات الإبداعية: اكتشاف الطلبة للأفكار وتحديد الأعمال من خلال حضورهم للعديد من الندوات والتي تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية هذه المرحلة تشجع الطلبة على الإبداع وخلق فكرة أعمال فريدة؛

بدء المشروع: مساعدة الطلبة في تجسيد وترجمة فكرة العمل المقاولاتي وخلق فرص عمل؛

النمو: نمو المشروع واستمراريته.

تعتبر فكرة تمكين الطلبة من الأفكار الحديثة التي تدور في جامعات العالم، حيث تعمل جاهدة على إيجاد الأطر الملائمة لوضع الطالب في صميم مسار التنمية، وتمكينه من استغلال طاقاته الإبداعية والفكرية، ومساعدته على الولوج في عالم الشغل من خلال المقاولاتية، وفي هذا الصدد نجد نماذج وتجارب عالمية كثير، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر مايلي:

3 . 4.مشروع تمكين الطلبة الرياديين في الجامعات الفلسطينية

أُطلق برنامج مشترك بين مؤسسة فلسطين للتنمية/صندوق الاستثمار الفلسطيني وجامعة بوليتكنك فلسطين وبالتعاون مع سبع جامعات فلسطينية أخرى، يهدف إلى تشجيع وتمكين طلبة الجامعات والخريجين من إنشاء أو تطوير مشاريع استثمارية مشتركة مع أهلهم أو أقاربهم أو أحد من معارفهم، حيث تستفيد هذه المشاريع من

معارف الطلبة وطاقاتهم وإبداعاتهم، ودمجها مع ما يملكه الأهل والأقارب والأصدقاء من خبرات حياتية، ويتمثل دور الطلبة في هذه المشاريع في توليد الأفكار الإبداعية وفحص جدوى هذه الأفكار، والبحث في السوق، وكتابة خطط عمل وعرضها على الممولين لحشد الدعم المادي بهدف تنفيذ المشروع، ويستفيد كل الطلبة من تدريبات جماعية من طرف خبراء، ويستفيدون أيضا من خبرات فنية، وتوفير الإرشاد والتوجيه من خلال:

- هيكلة فكرة المشروع؛
- دراسة السوق وقياس الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- تصميم المنتج/الخدمة؛
- تطوير النموذج الأولي للمنتج أو الخدمة؛
- تطوير الخطط التسويقية؛
- تطوير خطة عمل تتناسب مع متطلبات المستثمرين المحتملين؛
- عرض الفكرة على مستثمرين.[6]

3 . 5 .نموذج "ساتورب " السعودية " تمكين المواطنين الشباب من خلال البرامج التعليمية"

لقد أنشئت برامج أساسية من قبل " ساتورب" ، وهو مشروع مشترك بين أرامكو السعودية و توتال الفرنسية، بهدف تمكين الجيل السعودي الشاب، وتشمل هذه البرامج طرق تعليمية متميزة لشرح مختلف المهن في ساتورب، كما وضعت برامج التدريب المهني بهدف التدريب عمليا في صلب المهنة، من خلال التعليم وتثبيت مستويات المهارة من خلال التدريب التقني.

ويكون التدريب الميداني للعمليات في الحقل قبل ابتداء دورات كلية التدريب المهني، حيث تضع ساتورب مخطط تدريب مهني مرموق يقدم لحوالي 150 طالب، يتلقون دروس في اللغة الإنجليزية والرياضيات والفيزياء لمدة عامين، يليها التدريب العملي لمدة عام آخر، وبعدها يشغل المتدربون تدريبا كاملا مناصب في مصفاة ساتورب.[7]

3. 6 .التعليم التقني (التخصصات التطبيقية والمهنية) في الأردن:

يهدف التعليم التقني إلى النهوض بواقع المجتمع وبيئاته عبر بناء أسس وركائزتقنية معتمدةً أولاً على طاقات بشرية مؤهلة لتحمل المسؤولية والمساهمة الفعالة فيبناء البلد.ويعكس التعليم التقني مساراً ذا خصوصية متميزة مقارنة مع بقية أنماط التعليمالعالي لارتباطه المباشر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي من جهة التطور التكنولوجيالمتسارع الذي يواكب حاجات المجتمع، إعداد وتهيئةقوة عمل بمستويات تقنية مؤهلة وقادرة على التعامل مع التطورات التقنية التي يتوقعأن يزداد دورها في القرن الحالي .

ويعد التعليم التقني في الأردن حديث نسبياً مقارنة بالتعليم العالي الجامعي لكنهاحتل حيزاً مهماً في حجم التعليم العالي لا سيما في السنوات الأخيرة من خلال تحقيقالتوازن في هيكل القوى العاملة في الأردن .

وتعتمد الرؤية المستقبلية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن علىخلق نظام تقني إبداعي يلبي احتياجات سوق العمل، ويركز على الحاجات المحلية، ويتحملمسؤولية تغطية حاجات أرباب العمل المحليين، ويخدم الحاجات المتغيرة لسوق العمل، كمايعنى بتقديم تعليم تقني عالي الجودة يجعل العائد المستهدف من عملية التعليم أكثركفاءة وتميزاً وتوسيع قاعدته كماً ونوعاً، وإرساء دعائم التنمية البشرية المستدامةوأخلاقيات المهنة والاستجابة السريعة للحاجات المتغيرة من خلال مواكبة التطوراتالعلمية والتقنية والانفتاح الخارجي واعتماد التعليم من أجل سوق العمل، وضمان جودةالعائد المستهدف من عملية التعلم .

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وحرصاً منها على تشجيع الطلبة على الالتحاق بهذه التخصصات التطبيقية والمهنية، قامت بتعديل تعليمات صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية حيث تم تخصيص (2000) منحة سنوياً للطلبة الملتحقين في التخصصات التطبيقية والمهنية .

ومن التخصصات التي يتم تغطيتها نجد:هندسة الحاسوب، علم الحاسوب، أنظمة المعلومات الحاسوبية، تكنولوجيا معلومات الأعمال، التحاليل الطبية، العلاج الطبيعي، هندسة تكنولوجيا البناء، العلوم الطبية المخبرية، هندسة وأمن شبكات الحاسوب، التخطيط الحضري وتخطيط المدن، تكنولوجيا صناعة الأسنان، تكنولوجيا الأشعة، البصريات... إلى غيرها من التخصصات التطبيقية التي تعمل على إدماج المتخرج مباشرة في سوق الشغل.[8]

رابعا: المناهج التعليمية في الجزائر الهوة بين التعليم والمحيط

لا يزال التعليم في الجامعات الجزائرية يركز على المفهوم الأكاديمي، مقلّلا بذلك من دور الجامعة على الصعيد المهني، حيث أنّ الخيارات التطبيقية والمهنية تشكل نسبا ضعيفة جدّا، عكس مانجده في الدول المتقدمة التي يشكل فيها التعليم التطبيقي 50 % أو أكثر من التعليم الجامعي، كما أنّ صعوبة اندماج خريجي الجامعات الجزائرية في عالم الشغل نظرا لوجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقونها الطلبة في الجامعات، وتدني كفاءاتهم وجودتهم في حالة الاندماج، يدعو إلى التفكير الجدّي من جديد لربط مخرجات الجامعة بسوق العمل، وتخريج طلبة لهم القدرة على الاندماج بيسر في سوق العمل بغرض المساهمة في تحقيق التنمية وأداء وظائفهم بأسلوب ابتكاري وإبداعي، ولن يتحقق هذا إلاّ من خلال تطوير المناهج الجامعية بطريقة مستمرة وتحديثها لتمكينهم من المشاركة في مسار التنمية، والاندماج في عالم الشغل من خلال المقاولاتية الحرة .

1. 4.تقييم واقع المناهج التعليمية الجامعية في الجزائر

بالرغم من الإصلاحات التي شهدها نظام التعليم في الجزائر، وكان آخرها في التعليم العالي الذي عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي، والذي صادق عليه مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002، يتضمن إدخال نظام LMD الذي يمثل بنية جديدة تتمحور حول ثلاثة أطوار للتكوين، يتوج كل طور بشهادة جامعية كمايلي:

الطور الأول: بكالوريا + ثلاث سنوات، يتوج بليسانس (أكاديمية– مهنية)

الطور الثاني: بكالوريا+ خمس سنوات، يتوج بماستر (أكاديمي – مهني)

الطور الثالث: بكالوريا+ ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه .

بعد 13 سنة من تطبيق هذا النظام، تمّ تقييمه من طرف الوزارة المعنية بمشاركة مجموعة من الأطراف وأصحاب المصلحة، وكان ذلك في شهر جانفي2016 أسفرت نتائج هذا التقييم عمايلي:

- غياب البعد المهني للتعليم العالي؛
- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية و التي لا تتوافق و بيئة التعليم العالي؛
- المناهج مستوردة من الدول المتطورة الأخرى و عدم توافقها مع البيئة التعليمية الجزائرية؛
- غموض المقررات المدرسة و غياب برامج واضحة و مفصلة للمحاور المدرسة لمعظم المواد؛
- التخطيط و التنظيم غير السليم للبرامج و المناهج المتبعة في التعليم العالي و تولية عملية إعداد البرامج لأشخاص ليسوا في التخصص؛
- التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على مناهج التعليم العالي؛
- ارتفاع عدد الطلبة و تركيز إدارة الجامعة على الكم لا الجودة؛
- غياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عالي في الوزارة؛
- عدم توافق و مواكبة البرامج و المناهج المتعبة للتطورات التكنولوجية الحالية؛
- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي؛
- عدم تطبيق المرجعية الوطنية في إعداد المناهج، أي عدم وجود دليل مرجعي لإعداد المناهج؛
- عدم التوافق بين حاجات المجتمع و محتويات البرامج؛
- عدم الانسجام داخل المادة الواحدة و بين المواد؛
- اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملخصات وقلة الاعتماد على الكتب الأكاديمية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس؛[9]

وقد خرج هذا التقييم بتوصيات، أهمها:

- ✓ ضرورة بعث وتفعيل البعد المهني للتعليم العالي؛
- ✓ إعادة النظر في المناهج والبرامج مع تقليص تخصصات الماستر؛
- ✓ تكييف نظام LMD مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي للبلاد؛
- ✓ إدراج التكوينات التي تسمح بتشغيل خريجي الجامعات الجزائرية، من أجل تقريب الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ توسيع عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الاقتصادي للاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني.

2. 4 .أثر المناهج الجامعية على المقاولاتية في الجزائر

يعتبر إنشاء المقاولات وتنظيم الأعمال في الجزائر من المواضيع التنموية للبلاد، حيث أنّ بتفكير تنموي يساعد واضعي السياسات في الجزائر من احتواء مشكلة الفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، واحتواء البطالة في الوسط الجامعي.

وتبدأ فكرة المقاولة من التكوين على المهن لأنّ المؤهلات النظرية والتعليمية لخريجي الجامعات لا تتناسب مع ماهو مطلوب لتنمية الاقتصاد، مما يفرض على الدولة تحديث المناهج التعليمية اليوم باستحداث أنواع جديدة من التكوينات تجمع بين المؤهلات التقنية وحاجة السوق.

وتبيّن إحصائيات كثيرة أنّ نسبة كبيرة من البطالين في الجزائر هم خريجي الجامعات، والسبب في ذلك هو تركيز تفكير الطلبة الجامعيين عند تخرجهم على فكرة الحصول على الوظيفة، بدون التفكير في إنشاء مؤسساتهم الخاصة التي يعملون من خلالها على خلق قيمة مضافة لمجتمعهم، وخلق مناصب شغل من جهة أخرى، وتشير الإحصائيات أيضا إلى أنّ عدد الجامعيين المقاولين قليل جدّا، إذا ما قورن بعدد الخريجين في السنة، ولهذا توجب إدخال إجراءات جديدة لتحديث المناهج التعليمية الجامعية من جهة لإكساب الطلبة الجامعيين القدرات والمؤهلات اللازمة للمشاركة في مسار التنمية حيث تمّ إدراج التعليم المقاولاتي كمقياس في الطور الثاني من نظام LMD، وتم خلق الظروف المادية والمعنوية المساعدة على ذلك من جهة ثانية.ويمكن رصد المبادرات التي أقامتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير المقاولاتية في الجزائر:

-بدأ التعليم المقاولاتي في الجامعات الجزائرية من خلال إنشاء دار المقاولاتية في جامعات الوطن تهتم بنشر روح المقاولاتية لدى الطلبة ومساعدتهم على الاتصال بوكالات في المحيط الخارجي مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[10]، ومن أجل نشر التعليم المقاولاتي وتوعية الطلبة بأهمية وأهداف هذه المقاولة تمّ إدراجه كمقياس في المرحلة الثانية من مراحل نظام LMD أي في مرحلة الماستر. ومازالت الوزارة إلى حد اليوم تقوم بإدراج مجموعة من التدابير لعلها تكون قادرة على تفعيل التعليم المقاولاتي وتحفيز الطلبة ودفعهم للمشاركة في مسار التنمية.

-وضع إستراتيجية للابتكار كخطوة جديدة لتحقيق الجودة في التعليم العالي تستند على أسس علمية ممنهجة، وتعزز مفهوم الابتكار، حيث تمّ توقيع اتفاقية بين الوزارة المعنية ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لمرافقة الطلبة الجامعيين وحاملي الشهادات الجامعية في إنشاء مؤسسات ناشئة وذلك في إطار مرافقة الطلبة وتكوينهم على التفكير في تصميم مشاريعهم الابتكارية وصولا إلى إنشاء مؤسساتهم.

-تنظيم مسابقة"مشروع براءة اختراع"من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وذلك بغرض تشجيع أصحاب المشاريع على تقديم طلبات براءات الاختراع لإضفاء مرئية وتحسين تصنيف الجامعات الجزائرية من الابتكار على المستوى العالمي.[11]

-شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة: في قرار رسمي يحمل رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 حدّدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة سنوات التخرج ليسانس، ماستر، دكتوراه، حيث يتلقى الطلبة الذين يودون التسجيل في هذا المسعى حسب المادة 5 من القرار دورات تدريبية وورشات ميدانية لإعداد نموذج الأعمال والتسويق الإلكتروني والمناجمانت والتمويل والمحاسبة، ويتلقى الطالب صاحب الفكرة مرافقة من طرف حاضنة الأعمال في مؤسسته الجامعية، كما يمكن لهؤلاء الطلبة إنجاز هذا العمل في إطار فرق عمل صغيرة تتكون من 2 إلى 3 طلبة، ويمكن أن يكونوا من تخصصات مختلفة، حيث يناقشون مذكرتهم وأفكارهم أمام لجنة علمية مكونة من المؤطر وعضو من حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية بالمؤسسة الجامعية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث يتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لتُثمن بدعم مالي من وزارة التعليم العاليوالبحث العلمي.[12]

-طالب 5 نجوم: هي تجربة قامت بها بعض الجامعات الجزائرية على غرار جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وسيتم تعميمها بقرارات وزارية على طلبة الدكتوراه ابتداءً من الدخول الجامعي 2024/2023 ، حيث أن طالب 5 نجوم يجب أن يقدم حسب 5معايير كل معيار يقيم بنجمة، وهي كمايلي:

- ❖ النجمة الأولى: " الأداء الأكاديمي" أي الترتيب ضمن أفضل الطلبة؛
- ❖ النجمة الثانية: التقرب من المؤسسة وهي دراسة حالات داخل المؤسسات مرتبطة بجوانب ذات صلة بتكوين الطلبة؛
- ❖ النجمة الثالثة: تنمية المهارات المهنية والأفقية مثل، تعلم لغات أجنبية، إعلام آلي، أدوات جودة، إدارة الأعمال، ممارسات رياضية وثقافية، ألعاب فكرية، تنظيم محاضرات متبوعة بمناقشات حول المواضيع الاجتماعية...
- ❖ النجمة الرابعة: متابعة تعليم عن بعد أو دروس مكثفة ومفتوحة عبر خط MOOC، أو المشاركة في برنامج ERASMUS .
- ❖ النجمة الخامسة: الاندماج والانشغالات الاجتماعية تتعلق بالأعمال الخيرية من زيارات للمستشفيات ومساعدة المرضى، والتعاون الأكاديمي مع هيئات معتمدة في الجزائر، وممثل للطلبة في مختلف المجالس البيداغوجية والعلمية للقسم.

عند نهاية المسار الدراسي للطالب يتم تقييم الطالب حول المراحل الخمس من طرف لجنة مداولة مختلطة تتكون من أعضاء من الجامعة وآخرين من القطاع الاقتصادي والاجتماعي.[13]

كل هذه المبادرات والإجراءات العملية من طرف الوزارة الوصية على التعليم العالي والبحث العلمي تؤكد النوايا الصادقة والعزيمة الكبيرة على ربط التعليم العالي بمسار التنمية في الجزائر مؤكدة في كل مرة إيمانها القوي بأنّ التعليم هو قاطرة التنمية.

ورغم ذلك ومن خلال تحليل مفهوم المقاولاتية بين مختلف العلوم يوصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ المقاولاتية لا يمكن حصرها في برنامج واحد يتم تدريسه لفئة معينة من الطلبة، وإنما يجب توسيع إطاره ليشمل جميع مراحل النظام التعليمي (ابتدائي، متوسط، ثانوي، تعليم مهني، تعليم جامعي) وضرورة إدماجه في جميع التخصصات حتى يتأتى نتائجه المرجوة.[14]

فما هي السبل الكفيلة والأساليب العلمية والعملية للاستفادة من مزايا التعليم المقاولاتي وجعله في خدمة وتنمية الاقتصاد الجزائري؟

خامسا:نحو إستراتيجية علمية وعملية للاستفادة من التعليم المقاولاتي لتطوير الاقتصاد الجزائري

إنّ تمكين الطلبة الجامعيين من إنشاء مقاولاتهم الإنتاجية في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال تحديث المناهج التعليمية في المنظومة التربويةككل بما يتماشى مع متطلبات خلق روح المقاولاتية لديهم من جهة، ومن خلال وضع التسهيلات الضرورية لاستخدام هذه القدرات والكفاءات من جهة أخرى، وبالتالي فهذه الآليات تكون على مستويين كمايلي:

1. 5 .على مستوى المناهج التعليمية:ضرورة إعداد دليل منهجي لإعداد المناهج، وذلك من أجل تأسيس مرجعية وأسس علمية واضحة لإعداد المناهج من أجل تجنّب الاختلالات وتوضيح ملمح التخرج لكل تخصص؛ وبعث وتفعيل البعد المهني في نظام LMD وذلك من خلال فتح التكوينات التي تعدّ المكونين لإنشاء مقاولاتهم الخاصة، وبالتالي إدراج التعليم المقاولاتي كمسار جديد في التعليم العالي؛ واستشراف المهن ذات القيمة المضافة العالية وذات القدرات التشغيلية الوافرة؛ وإعداد أدلة مرجعية للمهن والكفاءات وكيفية التكوين فيها؛ مع إدراج مادة المقاولاتية ضمن المناهج التعليمية في جميع الأطوار التعليمية من أجل خلق روح المبادرة لدى الطلبة وغرس لديهم دافعية التوجه المقاولاتي؛

مما يساهم في خلق ثقافة مقاولاتية لدى الطلبة والأساتذة معا، وتوجيه الأبحاث وفق نظرة تطبيقية حيث تصبح الجامعة حاضنة الأعمال (المقاولة)، ويصبح الباحث رائدا للأعمال، أي نقل التعليم الجامعي من معرفة المعرفة إلى معرفة تجريبية؛ وكذا إنشاء لجان بيداغوجية داخل الجامعات لمتابعة التحولات الوطنية والدولية واقتراح التعديلات اللازمة على برامج التعليم والتكوين؛ وتنمية التعلّم الذاتي والتدريب الذاتي للطلبة من خلال إعداد دليل مرجعي لكيفية تقييم هذا التعلّم وإدماجه في المسار البيداغوجي للطالب؛ وتطوير كفاءات هيئة التدريس بالتكوين الذاتي، ووضع دليل مرجعي لتقييم هذا التكوين، كما يجب العمل على إدراج التكوين البيداغوجي لهيئة التدريس وإقرار مبدأ التكوين المستمر؛ بالإضافة إلى إدخال الدعم البيداغوجي في التكوين الجامعي،ووضع آليات لتلافي النقائص التي يشكو منها الطلبة من حيث المكتسبات الأولية لمتابعة التكوين؛ وإنشاء شراكة بين الجامعات والمؤسسات وإحداث مسالك ومسارات للتكوين؛ وادخال ثقافة المبادرة في التعليم ليشمل التعليم النظامي وغير النظامي؛

كما يمكن تطوير أنشطة خارج التعليم النظامي بإنشاء النوادي والمناظرات والندوات، وإنشاء الجمعيات والنوادي داخل الجامعات؛ مع تشجيع الجامعة المبادرة بإعداد قوانين مؤطرة لها؛ وتحسين الإدماج المهني لخريجي الجامعات من خلال تمكينهم من إنشاء مقاولتهم الخاصة، وتكون من خلال مايلي:

على مستوى خلق البيئة المحفزة للطلبة من أجل المقاولاتية:

- ✓ الانتقال إلى التمويل الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ككل؛
- ✓ مطالبة المؤسسات بفتح المجال للطلبة الجامعيين للاندماج فيها، واستحداث فرص عمل تمكنهم من إطلاق طاقاتهم الإبداعية والابتكارية؛
- ✓ وضع سياسات واضحة لتقديم الدعم المادي لهذه المؤسسات؛
- ✓ تقديم الدعم المادي للطلبة الذين يختارون التخصصات المهنية، من خلال تقديم لهم منحة محفزة على ذلك، أو ما يسمى بشبه راتب؛
- ✓ منح الدعم والمساندة لأصحاب المشاريع من الطلبة لإنشاء مقاولاتهم الصناعية، من خلال تقديم لهم الخدمات الاستشارية؛
- ✓ إنشاء مراكز دراسات استشارية وإستراتيجية داخل المؤسسات الجامعية لمساندة الطلبة ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة في مجال إنشاء مؤسساتهم؛
- ✓ منح التمويل الشامل للمشاريع الطلابية وخاصة في مجال الصناعات التقليدية؛
- ✓ إعفاء المشاريع الطلابية الحديثة النشأة من الضرائب لفترة طويلة لضمان استدامتها.

الخاتمة :

لقد عرف مفهوم التنمية محطات عديدة، بدءًا بمفهوم النمو الاقتصادي الذي لا يتعدى تطوير المجاميع الكلية للاقتصاد إلى مفهومها بأنها تحقيق التنمية الاقتصادية، مرورا بالتنمية الشاملة التي تشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إلى تنمية مستدامة التي تُدخل متغير البيئة كمتغير أساسي لتحقيق التنمية، وهاهو اليوم يصل إلى مفهوم جديد بأنّ التنمية الحقيقية ماهي إلاّ تنمية بشرية مستدامة، وتوضح تقارير التنمية البشرية ذلك من خلال فكرة مفادها أنّ التنمية هي في غنى الحياة لا في غنى الاقتصاد، وهي توسيع الخيارات للأفراد، وإعطاء دورا حاسما لشتى أشكال العمل، فبالعمل يتمكن الأفراد من تحقيق الأمن الاقتصادي، وبالعمل يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المنصف، وبالعمل يتم الحد من الفقر، وتعميم المساواة بين الجنسين، ومن العمل يستمد الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة في المجتمع، فالعمل هو قوة المجتمعات، وركيزة بناء ثقافتها وخصائصها، ومفهوم العمل في تقارير التنمية البشرية مفهوم واسع جدّا، لا يقتصر على الحصول على وظيفة بل يتجاوزها إلى الإبداع والابتكار وخلق المشاريع والمساهمة في تنمية المجتمع.

النتائج المستخلصة من خلال دراسة هذا الموضوع تتمثل في تلك الصلة الوثيقة بين العمل والتنمية البشرية، وهذه الصلة ليست صلة تلقائية، وإنما على الحكومات وصناع السياسات في العالم أن يسهموا في تعزيز التنمية

البشرية من خلال توسيع فرص العمل المنتج، وتنمية مهارات العاملين وطاقاتهم، وصيانة حقوقهم وسلامتهم ورفاهيتهم، واعتبار الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، وبالتالي فالهدف الحقيقي للتنمية اليوم يتخطى فكرة زيادة الدخل إلى توسيع خيارات الإنسان من خلال تعزيز حقوقه، وحرياته، وقدراته، وفرصه، وتمكينه من عيش حياة مديدة وصحية ومبدعة.

من بين **التوصيات والاقتراحات** التي يمكن إدراجها في هذا المقال هي:

تتمثل التنمية الحقيقية لأي أمة هي في تنمية أفرادها لا في تنمية اقتصادها، و عليه فالجزائر اليوم وهي تعيش تحديات اقتصادية جديدة ملزمة بالتوجه إلى تمكين أفرادها، وفي مقدمتهم الطلبة الجامعيين القادرين على المساهمة في مسار التنمية، كما أنها ملزمة باستشراف الصناعات ذات القيمة المضافة، وبالتالي العمل على تشجيع الطلبة على المقاولاتيةمن خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم، ولن يتحقق ذلك إلاّ بتحديث المناهج التعليمية من جهة، واستحداث إجراءات وآليات مادية ومعنوية لتحفيز الطلبة على الالتحاق بها من جهة أخرى.

الهوامش:

[1]سيد ابراهيم الجيار، **دراسات في التجديد التربوي**، القاهرة، دار غريب، بت، ص66 .

[2]Philippe bayart, éducation et valorisation à cuba, théorie et application, thèse pour doctorat en sciences économique , université paris1,2008, p38.

[3] Eric A.Hanushek, ludgerwebmann, the role of education in economic growth, 2010,p05.

[4] -محسن علي عطية، المناهج الحديثة وطرائق التدريس، دار المناهج ، عمان، 2014، ص 20 .

[5] . مجدي عوض مبارك، التربية الريادية والتعليم الريادي مدخل نفسي سلوكي، ط1، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2011، ص 95

[6]تاريخ التصفح: 2022 /11/26 http://www.ppu.edu على الموقع الالكتروني

[7]Total committed to betterenergy :على الموقع الالكتروني http://sa.total.com/ar/.2022/03/05 تاريخ التصفح:

[8] . مجلس التعليم العالي الأردني، على الموقع الالكتروني تاريخ التصفح: 2022/03/16[1]http:// admnec.gov.jo

[9]مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائرعلى الموقع الالكتروني: iefpedia.com تاريخ التصفح: 2022/01/25.

[10]مهدي مراد، التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد8 ، العدد2 ، 2018 ، ص418 .

[11] . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020 إلى جوان 2021، ص 49 .

[12]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

[13]www.univ-msila.dz2022/12/03 تاريخ الاطلاع

[14]بديار أمينة عرباش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد3، 2019، ص 3 .